الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٣
المعقودة يوم الاثنين
٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة العشرين

الرئيس : السيدة اسبينوزا (المكسيك)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال : تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية(تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/51/SR.23
16 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

96-81819

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/51/12 و Add.1، A/51/206-S/1996/539، A/51/329، A/51/329، A/51/341، A/51/367، A/51/454)

١ - السيد جبريماريم (إريتريا): قال إن من أشد التحديات التي واجهتها إريتريا حين أعلنت سيادتها في عام ١٩٩٣، وكانت البلد في حالة من الفقر المدقع والخراب مشكلة، إعادة التوطين، من السودان في أغلب الأحيان، وإعادة إدماج عشرات الآلاف من اللاجئين في المجتمع. وقد أنشأت هيئة شؤون اللاجئين الإريتريين لمواجهة هذا التحدي.

٢ - وأضاف أنه في هذا الإطار أقيم حوار مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن طرائق إعادة التوطين. إلا أن الطرفين كان لهما مواقف مختلفة إزاء الموضوع. فقد كان من رأي إريتريا أن يكون الترحيل المنظم للاجئين وإعادة إدماجهم عملية مستمرة في إطار إنعاش البلد وتنميتها بشكل عام، بينما اعتبرت المفوضية أن دورها محدود بعملية إعادة التوطين وأن مسألة إعادة الإدماج والتنمية يجب أن يتولاها وكالات أخرى.

٣ - وقال إنه في عام ١٩٩٣ قامت بعثة مشتركة من الوكالات المانحة باستعراض البرنامج ومراجعته، باشتراك مفوضية شؤون اللاجئين وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. وتم اعتماد برنامج إعادة إدماج اللاجئين وإصلاح مناطق إعادة التوطين في إريتريا، على أن يتم في ثلاث مراحل، تنتهي في عام ١٩٩٧. وكان هدف هذا البرنامج، الذي اعتمدت له ميزانية ٢٦٢,٢ مليون دولار، مزدوجا، وهو المساعدة في إعادة توطين اللاجئين من السودان بشكل منتظم وضمان إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا فور عودتهم إلى بلدهم.

٤ - وبالنظر إلى صعوبة المهمة بالنسبة لاقتصاد مدمر كما كان الحال في إريتريا، فقد ناشدت الحكومة مجتمع المانحين الدولي تقديم المساعدة. وعقد مؤتمر لعقد التبرعات في جنيف، ولكن الاستجابة لم تكن على مستوى التوقعات. ومع ذلك واصلت حكومة إريتريا جهودها، وفي نيسان/ أبريل ١٩٩٤ وقعت اتفاقا مع مفوضية شؤون اللاجئين لتنفيذ مشروع نموذجي يبدأ في عام ١٩٩٤ لإعادة ٠٠٠ ٢٥ شخص الى اريتريا بتكلفة إجمالية قدرها ١٣,٥ مليون دولار. وقد تم المشروع بنجاح في أيار/ مايو ١٩٩٥. وكان الأمل أن يكون المشروع النموذجي مقدمة للمرحلة الأولى من برنامج إعادة التوطين التي تستوعب ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ اعتبارا من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥.

٥ - وقال إن حكومة إريتريا أولت أولوية عليا لمحنة اللاجئين في السودان بسبب ما كانوا يلقونه من مشاق كبيرة على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية على مدى فترة طويلة من الوقت. ومع أننا نعترف بحسن الضيافة الأخوية التي قدمها الشعب السوداني إلى اللاجئين من إرتيريا على مدى ثلاثة

عقود، فليس سرا أن اللاجئين كانوا يتعرضون لسوء المعاملة والى قيود وإساءات. ولم يكن هناك بديل عن العودة الطوعية، ولكن هذه العملية لم تتم بسبب الصعوبات التي كانت تضعها حكومة السودان.

٦ - واحتراما منها لولايات ومسؤوليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقعت حكومة إريتريا مذكرة تفاهم مع المفوضية في نيسان/ أبريل ١٩٩٤ تضمن تعاون المفوضية في تنفيذ مبادئ العودة الطوعية. وقال إن حكومة السودان وقعت اتفاقا مماثلا مع المفوضية في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، إلا أن السلطات السودانية أقامت صعوبات في وجه العملية في فترة المشروع النموذجي في عام ١٩٩٥، انتهاكا للمبادئ الأساسية التي تحكم حقوق اللاجئين وخرقا لالتزام السودان بالتعامل مع المفوضية في أداء مهمتها.

٧ - وبعد أن يئس اللاجئون الإريتريون من الانتظار الطويل لعودة منظمة، عاد ٠٠٠ ١٤٠ منهم بشكل تلقائي من السودان بدون حماية قانونية أو ضمانات لسلامتهم. أما الإريتريون الذين بقوا في السودان فقال إنهم حرموا من الوصول إلى حصص الإعاشة التي يعتمدون عليها في حياتهم وكذلك الخدمات الأساسية نتيجة للقيود التي وضعتها حكومة السودان على حركة وتسليم تلك الأغذية. وقد وجهت الحكومة الإريترية انتباه مفوضية شؤون اللاجئين إلى تلك الإساءات الواسعة لحقوق الإنسان.

٨ - وأضاف أن مصالح ٠٠٠ ٣٠٠ من اللاجئين الإريتريين تعرضت للخطر بسبب عدم التزام السلطات السودانية بالمبادئ الإنسانية الواردة في الاتفاقات الدولية التي هي طرف فيها. وتعطلت العودة الطوعية لأن حكومة السودان رفضت احترام الاتفاق الذي توصلت إليه مع مفوضية شؤون اللاجئين. وتعتقد إريتريا أنه يقع على المجتمع الدولي، وخاصة مفوضية شؤون اللاجئين، مسؤولية قانونية وأخلاقية لضمان احترام المبادئ الإنسانية ولا يجب أن تقف المفوضية موقف المتفرج إزاء العقبات التي توضع في طريق أدائها لمهمتها في حماية اللاجئين. وتناشد حكومة إريتريا الأمم المتحدة ودولها الأعضاء اتخاذ تدابير ملموسة تضمن ألا يصبح مئات الألوف من اللاجئين من إريتريا ضحايا لأهداف سياسية واقتصادية معينة.

٩ - وقال إنه يود تفنيد الاتهامات المعتادة التي تقدمها السلطات السودانية بأن حكومة إريتريا تتبع سلوكا انتقائيا وتميز ضد فئات اجتماعية وطوائف سياسية معينة في برنامج العودة. وأضاف أن ما هو أسوأ من ذلك تلك الاتهامات بأن اللاجئين الإريتريين يحصلون على الجنسية السودانية بسبب ما يلقونه من تمييز على يد الحكومة الإريترية. وقال إن هذه افتراءات لا أساس لها تدعيها الجبهة الإسلامية الوطنية في السودان لتضليل المجتمع الدولي حول مماطلاتها في محاولة يائسة لإضفاء الشرعية على قيامها بتجنيد الشباب الإريتريين للاشتراك في حركة الجهاد ضد إريتريا. والواقع أن حكومة إريتريا أعطت مفوضية شؤون اللاجئين مسؤولية كاملة وحرية كاملة في تنظيم عملية العودة من السودان بكاملها، وفقا للمعايير التي تضعها المفوضية والأولويات التي تحددها.

١٠ - السيدة موتاي (كينيا): قالت إن كينيا منزعجة من تردي الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، التي ضاعفت من محنة اللاجئين في ذلك الجزء من أفريقيا. وقالت إن المشكلة سياسية أساسا وأن الحل لا بد أن يكون سياسيا. وأعربت كينيا عن أملها في أن تؤدي القمة الإقليمية المقرر عقدها في نيروبي في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ إلى إعطاء حافز مهم لتحقيق حل شامل ودائم للمشكلة في المنطقة.

١١ - ويعتقد وفدها أن هذه الجهود، والجهود التي يبذلها الأمين العام من خلال ممثله الخاص هي جهود متكاملة ويعزز بعضها بعضا، خاصة فيما يتعلق بالأهداف المعلنة لوضع خطط لتخفيف التوترات، وتحقيق وقف لإطلاق النار، وتمهيد الطريق نحو مفاوضات في إطار المؤتمر الإقليمي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

١٢ - وأضافت أن دول اللجوء في المنطقة مثقلة بالأعباء الناتجة عن التدفقات الضخمة للاجئين والعائدين والمشردين، مما يؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي واقتصادي في تلك البلدان. ومن دواعي القلق أن صبر البلدان المانحة بدأ ينفد. وهي تنتهز تلك الفرصة لحث البلدان التي واصلت تمويل أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مواصلة تقديم المساعدة، حتى في حالات الصعوبات المالية الكبيرة. وقالت إن الوفد الكيني يرحب بالمبادرات التي اتخذتها مفوضية شؤون اللاجئين لتنفيذ برامج مساعدة صغيرة انطلاقا من المجتمع المحلي لتمهيد السبيل لعودة اللاجئين وإعادة توطينهم والإسراع بعملية التأهيل.

١٣ - وأعربت عن امتنانها للدعم النشط الذي تقدمه مفوضية شؤون اللاجئين للجهود التي تبذلها السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وعن أملها في أن يقوم هذا الدعم بدور حاسم في بناء السلم كأمر لا غنى عنه للاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية المستدامة في تلك المنطقة دون الإقليمية.

١٤ - وقالت إن الوفد الكيني يشارك في وجهات النظر التي أعربت عنها منظمة الوحدة الأفريقية في أن عملية عودة طوعية في منطقة البحيرات الكبرى لن تكون لها جدوى ما لم تبذل جهود حقيقية للفصل بين اللاجئين العاديين والعناصر المسلحة، وإعطاء اللاجئين ضمانا يكفل لهم نوعا من الأمن وبناء الثقة، ويسهل عودتهم بسلام إلى بلدانهم الأصلية.

١٥ - وأضافت أن كينيا تود أن تؤكد من جديد دعمها القوي والثابت لمفوضية شؤون اللاجئين ولجهودها للقيام بصورة شاملة في النظر في مشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين واستعراض تلك المشاكل وحلها، وكذلك ما يتصل بها من حركات الهجرة، وعن مناشدتها للمجتمع الدولي أن يواصل دعم تلك الوكالة الهامة من وكالات الأمم المتحدة.

١٦ - السيد يول (ليبيريا): رحب بتنفيذ مشروع دلفي الذي يتم الاضطلاع به لتحسين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجعلها أكثر استجابة لحاجات اللاجئين، وقال إنها مبادرة تتفق مع الجهود العامة لإعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة.

١٧ - وأضاف أن من المفارقات أنه رغم فترة الاسترخاء العام للتوترات التي صحبت نهاية الحرب الباردة، لم يمكن التوصل إلى تحقيق تعاون دولي أكبر لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين نوعية الحياة لجميع الأمم. وعوضا عن ذلك فقد اضطر المجتمع الدولي إلى تكريس موارده ووقته بشكل متزايد لمواجهة الاحتياجات الإنسانية لضحايا الأزمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية والتي من صنع البشر، والتي كان أكثرها صراعات بين الدول. وقال إن اندلاع تلك الصراعات يشير إلى الضرورة الملحة لقيام المجتمع الدولي ببذل جهود متضافرة من أجل التوصل إلى حلول دائمة تعالج الأسباب الجذرية للصراعات.

١٨ - وقال إن التطورات المأساوية التي تجري في زائير تؤكد على الحاجة الملحة لتدابير دولية من أجل تفادي كارثة إنسانية في تلك المنطقة. وتشير إحصاءات مفوضية شؤون اللاجئين إلى أن أفريقيا هي مقر أكبر عدد من اللاجئين في العالم. وللأسف فإن الهجرة الجماعية تأتي نتيجة صراعات داخلية في كثير من الدول. وأضاف أن ٠٠٠ ٧٥٠ من البشر لجأوا من ليبيريا إلى الدول المجاورة، وخاصة غينيا وكوت ديفوار، وأن عدد المشردين داخليا يزيد على ١,٣ مليون نسمة.

١٩ - وكان المجتمع الدولي يأمل، بتوقيع اتفاق أبوجا في نيجيريا في ١٩٩٥، في حل سريع للصراع في ليبيريا لأن زعماء الطوائف المتحاربة كانوا مشتركين لأول مرة في مجلس الدولة الحاكم. ولكن اندلاع القتال في نيسان/ أبريل ١٩٩٦، وما صحبه من أعمال السلب والتخريب والقتل، كان بمثابة ضربة قاصمة لعملية السلام. ثم جرى تنقيح للجدول الزمني لتنفيذ اتفاق السلم، وذلك في اتفاق أبوجا الجديد في آب/ أغسطس ١٩٩٦، بما يسمح بإجراء انتخابات ديمقراطية في عام ١٩٩٧. ووفقا للجدول المعدل، كان من المفروض أن تبدأ عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم بنهاية الشهر الحالي.

٢٠ - وقد أوصت لجنة التسعة المعنية بليبيريا والمنبثقة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بفرض جزاءات على أي عضو من الفئات المتحاربة لا يقوم بتنفيذ أحكام الاتفاق، وهددت بتقديم توصية إلى مجلس الأمن بإنشاء محكمة لجرائم الحرب. وقد كان إنشاء محكمتي جرائم الحرب ليوغوسلافيا ورواندا علامات مهمة وتأكيدا مجددا من المجتمع الدولي بأنه سيحمي حقوق الإنسان وسيفرض عقوبات على المخالفين.

٢١ - وقال إن وفد ليبيريا يشارك في النداء الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقديم المساعدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتمكينها من زيادة عدد قوات حفظ السلام إلى ٠٠٠ ١٨. وكان هناك إدراك عام بأن عدم تقديم الدعم اللوجستي والمالي اللازم للجماعة بعد توقيع

اتفاق أبوجا الأول قد أسهم في انهيار عملية السلام. وتطلب الأمر نشر قوات جديدة في جميع أنحاء البلد من أجل ضمان نزع سلاح المتحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني.

٢٢ - وأضاف أن نتائج اجتماع فريق الاتصال من المانحين وسائر الأطراف المعنية الذي عقد مؤخرا لاستعراض التقدم الذي تحقق في عملية السلم في ليبيريا كانت مشجعة. وتتطلع حكومة ليبيريا إلى العمل بشكل وثيق مع السلطات المعنية لحسم المسائل المتعلقة باشتراك مفوضية شؤون اللاجئين في تقديم المساعدة إلى اللاجئين الليبريين. وقال إن ليبيريا تثق ثقة كاملة في أن الوكالة ستستأنف برنامج العودة، الذي توقف على أثر اندلاع الأعمال القتالية في نيسان/ أبريل. فقد أعرب معظم اللاجئين الليبريين الذين يقيمون في البلدان المجاورة عن رغبتهم في العودة طوعيا.

٢٣ - وأثنى على دول اللجوء لمساعداتها للاجئين من النساء والأطفال وقال إن تلك الدول عليها في الوقت نفسه مسؤولية أخلاقية والتزام قانوني باحترام الاتفاقات الدولية التي هي أطراف فيها. ولو احترمت تلك المبادئ على نحو أفضل، وخاصة مبدأ عدم تجنيد اللاجئين، لأمكن تفادي العواقب المأساوية لنزوح اللاجئين الليبريين بأعداد كبيرة عن طريق البحر على أثر اندلاع القتال في نيسان/ أبريل.

٢٤ - وأعرب عن ارتياح وفد ليبيريا لروح التعاون التي تسود بين إدارة الشؤون الإنسانية ومفوضية شؤون اللاجئين وسائر المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة المسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين، وكذلك المسائل الإنسانية. ولذلك يرحب الوفد بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ بشأن تعزيز وتنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة التي تقدمها الأمم المتحدة، ويحث على تنفيذه بالكامل.

٢٥ - وأعرب عن تقديره لأهمية برامج نزع السلاح، وتسريح المقاتلين، وإعادة الإدماج، والتأهيل والإعمار الوطني، التي تنفذها مفوضية شؤون اللاجئين بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى في مختلف البلدان، وأكد في هذا الصدد على أهمية إقامة آلية فعالة للتنسيق من أجل التحقيق الكامل لإمكانات تلك البرامج. وأكد من جديد في نهاية كلمته تقدير حكومة ليبيريا للمساعدة التي تواصل مفوضية شؤون اللاجئين تقديمها إلى اللاجئين الليبريين وللخطط التي يجري إعدادها من أجل عودتهم الى وطنهم.

٢٦ - السيدة آرستاشكوفا (كازاخستان): رحبت بجهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حل مشاكل السكان المشردين وأكدت في هذا الصدد على أهمية المؤتمر الإقليمي لمعالجة المشاكل المتعلقة باللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشرد القسري والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة (A/51/341) الذي بذلت فيه محاولات للعثور على حلول مشتركة لتلك المشاكل.

٢٧ - وقالت إن التشرد القسري في المنطقة ناتج عن عوامل معقدة جدا وكذلك عن عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية وغيرها. ففي كازاخستان، على سبيل المثال، تسببت في الهجرة عوامل اجتماعية واقتصادية نشأت عن هبوط الإنتاج أثناء فترة التحول، وعدم كفاية الإصلاحات الاجتماعية، وتدني مستوى المعيشة، وكذلك نتيجة لعوامل عرقية وثقافية ومشاكل بيئية. علاوة على ذلك فضل كثير من الأشخاص الذين جلبوا إلى كازاخستان للعمل في المزارع البكر من أجل تلبية أهداف صناعية، خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية، ١٩٤١ إلى ١٩٤٥، أن يعودوا إلى مناطقهم الأصلية. وفي السنوات الأخيرة زادت الهجرة من كازاخستان نتيجة لنقص فرص العمل، وفي المقابل ساعد الاستقرار السياسي في البلد على اجتذاب لاجئين من بلدان أخرى. وكان هذا هو السبب الرئيسي في عودة السكان الذين ينتمون أصلا إلى الكازاخ. وكان من عوامل زيادة عدد اللاجئين في كازاخستان أيضا زيادة عدد طالبي الجوء السياسي.

٢٨ - وأعربت عن امتنان حكومتها لمفوضية شؤون اللاجئين ومكتبها الإقليمي لجهودهما في تحديد جنسية الأشخاص العائدين إلى كازاخستان. وأشار إلى أن تقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين (A/51/12) يورد في الفقرة ١٧٤ إشارة إلى إعادة توطين "اللاجئين" الكازاخ في البلد. وكان يجب أن يشير التقرير إلى "العائدين" لأن هؤلاء الناس كانوا قد أجبروا على الفرار من بلدهم.

٢٩ - وأضافت أن جمهورية كازاخستان تريد أن تستخدم سياسة الهجرة في تنظيم تدفقات الهجرة إليها وإقامة آليات قانونية واقتصادية واجتماعية تعزز استقرار العملية. من أجل ذلك تقدمت في إطار المؤتمر الإقليمي المذكور أعلاه ببرنامج للهجرة، وسنت التشريعات اللازمة لتنفيذه.

٣٠ - السيد رضواني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الأسباب التقليدية لتحركات التشرد واللجوء هي عدم الاستقرار السياسي والظلم الاجتماعي وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم التسامح، على أن تردي الأحوال الاقتصادية في بعض أجزاء العالم يجب أن يؤخذ أيضا في الحسبان. وقال إن المجتمع الدولي يجب أن يعطي الأولوية لمسألة التنمية لأن معظم بلدان المنشأ وبلدان اللجوء هي بلدان نامية. ولذلك يحتاج الأمر إلى نهج شامل يتصدى للأسباب الجذرية وراء تحركات السكان القسرية.

٣١ - وأعرب عن الأسف لنقص الموارد اللازمة لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المؤسسات الإنسانية، لتنفيذ برامج إنمائية بعد تقديم المساعدة الإنسانية، على الرغم من أعداد الطوارئ الإنسانية وحجمها، وأن المجتمع الدولي قد فقد الحافز للإسهام في برامج التعمير والتأهيل والتنمية. وفي هذا الصدد ينبغي لمفوضية شؤون اللاجئين أن تعزز روابطها مع المؤسسات الدولية المالية والإنمائية.

٣٢ - وقال إن جمهورية إيران الإسلامية كانت دائما أحد بلاد اللجوء، وهي تؤوي أكبر عدد من اللاجئين في العالم، ٠٠٠ ٤٢٠ ١ أفغاني و ٠٠٠ ٥٨٥ عراقي (أكراد وعرب) كما جاء في تقرير وكالة

شؤون اللاجئين. وزاد الحالة صعوبة تلك الأزمات التي حلت بالبلدان المجاورة، والهجرة غير القانونية. فحكومته لم تستطع تنفيذ الخطة التي وضعتها لعودة اللاجئين الأفغان إلى شمال أفغانستان بسبب التطورات الأخيرة في ذلك البلد. ولهذا ترى حكومة جمهورية إيران الإسلامية أن مفوضية شؤون اللاجئين يجب أن تنظر في حلول أخرى، خاصة في مسألة إعادة توطين اللاجئين.

٣٣ - ومضى قائلا إنه ينبغي علاوة على ذلك أن تقوم مفوضية شؤون اللاجئين وغيرها من منظمات الإغاثة الدولية بتقديم مساعدات مالية من أجل التخفيف من الأحوال التي يتعرض لها النساء والأطفال والمستضعفون من لاجئي أفغانستان. وقال إن حكومته تقدم أيضا الإغاثة الطارئة للاجئين العراقيين الذين وصلوا للبلاد مؤخرا، وأنها آوت ٠٠٠ ٦٠ منهم في خمسة مخيمات على طول الحدود. وقد أنفقت ١٠ مليون دولار لتلبية حاجات هؤلاء اللاجئين وحدهم. وعلاوة على ذلك فقد تحمل الهلال الأحمر الإيراني مهمة تقديم المساعدة إلى ٠٠٠ ١٠ من أكراد العراق وصلوا مؤخرا وطلبوا اللجوء في إيران بسبب تردي الحالة في شمال العراق. ولما كان هؤلاء اللاجئون سيضطرون إلى البقاء في جمهورية إيران الإسلامية على الأقل إلى ما بعد فصل الشتاء، فإن حكومته تناشد المجتمع الدولي تقديم مساعدات مناسبة إلى هؤلاء اللاجئين إلى أن تسمح الظروف بعودتهم إلى بلدهم. وإيران ترحب بدور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في تقديم المساعدة في حالات الطوارئ وتود أن تكرر القول بأنها ستواصل، بفضل تلك المساعدات، تقديم الطعام والمأوى والخدمات الصحية والأمن لكل أولئك الذين يطلبون اللجوء في جمهورية إيران الإسلامية.

٣٤ - السيد شودري (نيبال): قال إن تدفقات اللاجئين والمشردين الناتجة عن المشاكل السياسية والمنازعات العرقية وانتهاكات حقوق الإنسان في كثير من أنحاء العالم تمثل تحديا خطيرا للمجتمع الدولي. ويذكر تقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين أن عدد اللاجئين والمشردين في العالم في نهاية ١٩٩٥ بلغ ٢٤ مليون نسمة، كثير منهم في جمهورية يوغوسلافيا السابقة ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، حيث لا يزال اللاجئون بحاجة إلى مساعدة إنسانية طارئة.

٣٥ - وقال إن حكومته ترحب بما توليه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من عناية للحاجات الخاصة للاجئات والأطفال وللقضايا البيئية الناتجة عن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين في بلدان المأوى، وأنها تشعر مع ذلك بأن المفوضية بحاجة إلى تقوية استراتيجيتها في مجال التأهب والوقاية والحلول. وفي هذا الصدد تأمل نيبال في أن تقوم المفوضية بزيادة جهودها لتحسين التنسيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة.

٣٦ - وقال إن حكومته ممتنة لمفوضية شؤون اللاجئين لمساعداتها المتواصلة لـ ٠٠٠ ١٠٠ من اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات في شرق نيبال وتؤيد حق كل لاجئ في العودة إلى بلده بسلامة وكرامة، وأنها ستبذل كل جهد لحل مشكلة اللاجئين من بوتان عن طريق المباحثات مع السلطات في ذلك البلد. وفي ختام كلمته حث الدول على أن تسعى حثيثا لحل مشكلة اللاجئين، لأن وجودهم بأعداد كبيرة في

كثير من بلدان الملجأ، وخاصة في أقل البلدان نموا مثل نيبال، يضاعف من المشاكل الاقتصادية ويؤدي إلى تدهور البيئة وإلى سوء الأحوال الاجتماعية.

٣٧ - السيدة سيتياواتي (إندونيسيا): قالت إنه في الوقت الذي تقوم فيه مفوضية شؤون اللاجئين بتعزيز قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ بالنسبة للأزمات المقبلة بالتعاون مع سائر أجهزة الأمم المتحدة، فإن الوضع في وسط أفريقيا يثير انزعاجا شديدا، ودعت جميع الأطراف المعنية في تلك المنطقة إلى احترام حقوق اللاجئين والمشردين.

٣٨ - وأضافت أن العبء الحقيقي والمحتمل الناتج عن حماية اللاجئين أدى في بعض الأحيان إلى إنكار الدخول على طالبي اللجوء أو إلى العودة القسرية للاجئين إلى بلدانهم الأصلية. وأضافت أن هذه الحالة تبين مدى الحاجة إلى البحث عن حل دائم للمشكلة. وقالت إن إندونيسيا ترحب بما يبديه المجتمع الدولي من إحساس بضرورة التضامن ومشاركة الأعباء مع بلدان اللجوء، التي هي في معظم الأحيان بلدان نامية ذات موارد محدودة. وأضافت أن التضامن الدولي من أجل التنمية مطلوب لتحسين الأحوال التي تجعل عودة اللاجئين طوعيا أمرا ممكنا.

٣٩ - وأضافت أن وفدها يرحب بتعزيز الروابط التشغيلية بين مفوضية شؤون اللاجئين والوكالات والشركاء الذين لديهم القدرة على مواجهة أثر تدفق اللاجئين على موارد التنمية في بلدان اللجوء. ومن الأمثلة على ذلك الاتفاق الذي تم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إطار لمبادرات مشتركة بين الوكالات من أجل تعزيز الانتقال السلس من المساعدات الإنسانية إلى التنمية البشرية المستدامة.

٤٠ - ويرحب وفدها أيضا باشتراك مفوضية شؤون اللاجئين في أعمال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي أنشأتها إدارة الشؤون الإنسانية، فهذا من شأنه أن ييسر تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥. وأضافت أن من شأن التوقيع في وقت سابق من هذا العام على مذكرة التفاهم بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وكذلك التوقيع على مذكرة مشابهة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن يعزز القدرات التشغيلية لتلك المنظمات، مما يهيئ مزيدا من القدرة على التنبؤ واستجابة أحسن توقيتا وتماسكا وتنسيقا من المجتمع الدولي.

٤١ - وقالت إن إندونيسيا تشعر بارتياح إزاء قيام مفوضية شؤون اللاجئين بأخذ زمام المبادرة لسد الفجوة بين العمليات المشتركة بين الوكالات والعمليات الحكومية الدولية، كما جاء في الفقرة ٢٠٦ من تقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين. ذلك أنه لا يمكن البدء في التخفيف من آثار حالات اللاجئين والمضي في نفس الوقت نحو حلول دائمة ومنع حدوث هذه الأزمات في المستقبل إلا من خلال شراكة حقيقية مع العملية الحكومية الدولية. وينبغي اتباع هذا الإجراء في جميع الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، بما يتمشى مع الالتزام بالتعاون الدولي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

٤٢ - وقالت إن مفوضية شؤون اللاجئين تتخذ تدابير لتقوية أنشطتها الداعمة لبناء القوة الذاتية في المجالين القانوني والقضائي، وهي أنشطة يجب القيام بها بالتشاور مع الحكومات وبالتعاون معها. وعلاوة على ذلك، فإن مفوضية شؤون اللاجئين تولي اهتماما متزايدا لمناصرة معايير حقوق الإنسان فيما يخص اللاجئين والعائدين. وفي هذا الصدد فإن وفدها سيكون ممتنا إذا ما تلقى توضيحا من المفوض السامي يبين كيفية قيام المفوضية بمناصرة معايير حقوق الإنسان، وما هو الدور الذي تلعبه العملية الحكومية الدولية.

٤٣ - وأضافت أن وفدها يرحب بأنشطة مفوضية شؤون اللاجئين دعما للاجئين من النساء والأطفال. وقالت إن شغل وظائف المنسقين الإقليميين لشؤون اللاجئين بعناصر نسائية من شأنه أن يدعم التنفيذ الميداني للسياسات والإرشادات القائمة بشأن اللاجئات. وقالت إن اشتراك مفوضية شؤون اللاجئين في أعمال اللجنة المعنية بحقوق الطفل هو أمر مفيد.

٤٤ - ومضت قائلة إن إندونيسيا وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مستمرة في التزامها بحقوق اللاجئين التي يحميها القانون الدولي وكذلك الالتزام الأخلاقي، كما اتضح بجلاء خلال العقدين الماضيين من الرعاية والعناية اللتين قدمتهما إندونيسيا وجيرانها للاجئي الهند الصينية. وقد انتهت بنجاح خطة العمل الشاملة للاجئي الهند الصينية، وتود إندونيسيا أن تعرب عن تقديرها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجميع البلدان التي ساعدت في الوصول إلى هذه الخاتمة الإيجابية.

٤٥ - السيد بعلي (الجزائر): قال إن الأحداث المأساوية التي يشهدها المسرح العالمي اليوم إنما ترجع في أصولها، بشكل أكبر حتى من الاستعمار وتفكك الشيوعية، إلى عودة ظهور العنف المتولد عن الإفراط في المشاعر الوطنية والطائفية والدينية والقبلية التي يغذيها التدخل الخارجي. وأضاف أن هذه الأحداث لها أيضا أسباب اقتصادية واجتماعية صرفة، وأنها نتيجة مباشرة للبطالة والفقر وبرامج التكيف الهيكلي، والكوارث الطبيعية وغيرها من الشرور التي أصيبت بها بلدان الجنوب. وهي أسباب يمكن تفسيرها أيضا باعتبارها نتائج لغياب التفاهم بين مختلف الجماعات. وبالنظر إلى الهجرات الجماعية للسكان وما يترتب عليها من مآس، فمن الضروري أن نعمل معا بحثا عن حلول مناسبة، لا للظاهرة في حد ذاتها، ولكن أيضا لأسبابها الرئيسية. ولا تستطيع مفوضية شؤون اللاجئين، على الرغم من ولايتها الواسعة والشاملة، أن تحل المشكلة بمفردها.

٤٦ - ومضى قائلا إن من بين السكان الذين تخدمهم مفوضية شؤون اللاجئين، والذين يتمركزون بشكل رئيسي في نصف الكرة الجنوبي، هناك ٨٠ في المائة من النساء والأطفال، أكثر من ثلثهم في أفريقيا. وتقوم دول الجنوب بتقديم المساعدة في الحدود التي تسمح بها مواردها الشحيحة، ولكن الفارق الهائل بين احتياجات اللاجئين للمساعدة والموارد المتاحة للدول والمنظمات الدولية لا تساعد إلا على زيادة المتطلبات، وهو وضع مأساوي يتعرض له لاجئو الجنوب. ثم إن المساعدة الإنسانية تهدف بشكل عام

إلى توفير الحد الأدنى من المعيشة لهؤلاء الضحايا. وقد قدمت الجزائر مساعدة إنسانية للاجئين من الصحراء الغربية وللمشردين من مالي والنيجر.

٤٧ - وتصميما من الجزائر على مواصلة تقديم المساعدة إلى اللاجئين الصحراويين، فقد دعت مفوضية شؤون اللاجئين إلى زيادة مستويات المساعدة كي تستجيب بشكل أكفأ لاحتياجات السكان. وقد أدت المشاكل الاقتصادية والصراعات القائمة في المنطقة الشمالية من مالي والنيجر أيضا إلى تشريد كثير من السكان إلى جنوب الجزائر.

٤٨ - ولقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة، بالتعاون مع المنظمات الدولية والبلدان المعنية، للإسراع بعودة المشردين إلى بلادهم الأصلية وإعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا هناك. وقد وقعت الجزائر اتفاقات مع مالي والنيجر وكذلك مع مفوضية شؤون اللاجئين والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وفي عام ١٩٩٦ بدأ السلام يعود إلى هذين البلدين وبدأت الأحوال في التحسن بما يسمح بإعادة إدماج اللاجئين. وقد تم إعادة المشردين بمساعدة مفوضية شؤون اللاجئين وبالتعاون مع البلدين المعنيين. وستواصل الجزائر تقديم دعمها الكامل للجهود التي تبذل لتخفيف معاناة جماهير المشردين في جميع أنحاء العالم، وستساعد على القضاء على أسباب المشكلة.

٤٩ - السيد جاياناما (تايلند): قال إن العالم شهد زيادة هائلة في الصراعات العرقية الداخلية والعنف مما أدى إلى موجات ضخمة من التحركات السكانية القسرية. ونتيجة لذلك تواجه مفوضية شؤون اللاجئين مزيدا من الطلبات على المساعدات الإنسانية. ولقد زاد قلق المجتمع الدولي إزاء الأحداث الأخيرة في أفريقيا، وخاصة في منطقة البحيرات الكبرى، وفي البوسنة ولكي نصل إلى حلول دائمة وتسوية سياسية مستدامة تمنع تلك الكوارث الإنسانية لا بد من توفر الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف في النزاع.

٥٠ - وأضاف أنه لا ينبغي أن تترك مفوضية شؤون اللاجئين لتتحمل العبء وحدها، لأن مشكلة اللاجئين هي في الواقع من مسؤولية المجتمع الدولي بأكمله. ومنذ عام ١٩٧٥ ظلت تايلند تقوم بمسؤوليتها الإنسانية باستضافة مئات الآلاف من اللاجئين من كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفييت نام.

٥١ - وبالرغم من مواردها المالية المحدودة تعاونت تايلند تعاونا وثيقا مع مفوضية شؤون اللاجئين ومع البلدان المانحة ووكالات الأمم المختصة من أجل إيجاد حل سلمي ودائم لمشكلة اللاجئين في الهند الصينية. وفي عام ١٩٨٩ اعتمدت في جنيف خطة العمل الشاملة للاجئي الهند الصينية لمواجهة الأزمة الإنسانية في جنوب شرقي آسيا، وخاصة مشكلة اللاجئين من فييت نام ولاوس. وتقوم الخطة على مبادئ تقاسم الأعباء دوليا، وتراعي مصالح جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك طالبو اللجوء أنفسهم. وأعرب عن سروره إذ يبلغ الجمعية بأن معظم اللاجئين من فييت نام ولاوس الذين كانوا في الخيام في

تايلند قد عادوا إلى بلادهم بسلامة وكرامة، وأن حكومة تايلند تود الإعراب عن امتنانها لجميع الأطراف المعنية، وخاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبلدان المانحة وحكومتي فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لتعاونهم الكبير وتفهمهم.

٥٢ - ومضى قائلا إن تنفيذ خطة العمل الشاملة كان ناجحا بسبب تصميمها المتوازن وشمولها. فهي تتناول مسائل اللاجئين بمختلف أبعادها، من الأسباب الجذرية لتدفق اللاجئين من بلدانهم الأصلية إلى عودتهم إلى بلدانهم الأصلية، بدون أن تضع عبئا لا نهاية له على المجتمع الدولي أو تخلف مشاكل لبلدان اللجوء.

٥٣ - وقال إن خطة العمل الشاملة قد وفرت للمجتمع الدولي، في حالة جنوب شرقي آسيا، دروسا قيمة في تطوير استراتيجيته للوقاية والتأهب ووضع الحلول في تناول الأزمات في المستقبل. ولما كانت جوانب كثيرة من جوانب مشكلة اللاجئين تتصل بمسائل صيانة السلم والأمن الدوليين، والتنمية الاقتصادية والمساعدات الإنسانية، كان من الضروري للأمم المتحدة أن تأخذ هذه المواضيع في الاعتبار لدى تنسيق أنشطتها.

٥٤ - وأضاف أن من الواضح أن أفضل الحلول لمشكلة اللاجئين هو منع الحالات التي يجبر فيها الناس على الهروب من بلدهم، وأن تايلند، من هذا المنطلق، تؤيد النهج الوقائي الذي تسلكه الأمم المتحدة. وأضاف أن من المهم جدا أن يعمل جميع الأطراف المعنيون بالأمر، بمن فيهم المنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بكامله، بالتنسيق فيما بينهم وأن يوفروا لمفوضية شؤون اللاجئين الموارد اللازمة للتغلب على مشكلة اللاجئين والمشردين في جميع أنحاء العالم.

٥٥ - أما فيما يتعلق بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، فقال إن تايلند ترحب بالإجراءات التي اتخذتها مفوضية شؤون اللاجئين فيما يتصل باللاجئات، بما في ذلك تقوية التنفيذ الميداني للمبادئ التوجيهية القائمة بشأن اللاجئات، ومواصلة برامج التدريب في المفوضية المتعلقة بقضايا الجنسين وتطوير نموذج التدريب الذي وضعته المفوضية بشأن حقوق الإنسان والذي يستهدف اللاجئات. وذكر مع ذلك أن وفده يود أن يقترح زيادة الجهود لتهيئة ترتيبات مناسبة، خاصة في حالة الصراع، لمنع الإساءة لحقوق الإنسان والعنف ضد النساء والفتيات اللاجئات وحمايتهن. وكرر عزم وفده على الاستمرار في العمل بالتعاون الوثيق مع مفوضية شؤون اللاجئين وسائر المنظمات الدولية لتأمين حل سلمي ودائم لمشكلة اللاجئين.

٥٦ - السيدة إيشماميتوفا (قيرغيزستان): أثنت على العمل الذي تقوم به مفوضية شؤون اللاجئين في توفير المساعدة والحماية للاجئين والعائدين والمشردين، وكذلك على استراتيجيتها الوقائية لمنع تدفقات اللاجئين الجديدة. وقالت إنه مما يسرها أن اللاجئين من أفغانستان وميانمار وموزامبيق وغواتيمالا قد عادوا إلى أوطانهم، إلا أن تردي الأحوال في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا هي مسألة تثير

الانزعاج. وأعربت عن أملها في أن يتمكن المبعوث الخاص للأمين العام من المساعدة في التوصل إلى حل للنزاع وتهيئة الظروف التي تمكن مفوضية شؤون اللاجئين من الوفاء بمهامها.

٥٧ - وأضافت أن برنامج العودة الذي وضعته مفوضية شؤون اللاجئين للبوسنة والهرسك تبين أنه أكثر تعقيدا مما كان متوقعا، وأنه مع حلول فصل الشتاء فإن آلافا من الأشخاص غير قادرين الآن على العودة إلى ديارهم وظلوا عمليا بدون مأوى. وذكرت أن النجاح الذي حققته المفوضية في أفغانستان شوهته الأحداث التي دارت في ذلك البلد منذ نهاية أيلول/ سبتمبر. وأثنت مع ذلك على موظفي المفوضية وموظفي الهيئات الدولية الأخرى الحكومية وغير الحكومية، الذين ظلوا في أفغانستان يقدمون المساعدات الإنسانية القيمة رغم تعقد الموقف العسكري.

٥٨ - وقالت إن المؤتمر الذي عقد في جنيف في مايو ١٩٩٦ برعاية مشتركة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتحليل مشاكل اللاجئين والمشردين وغيرهم من المهاجرين بصورة قسرية والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة، قد حقق الأهداف التي وضعت له، وأنه علاوة على ذلك أنشأ فريق التوجيه ليشرف على عملية المتابعة للقرارات المعتمدة. وقالت إن المؤتمر سبقته عملية تحضيرية استمرت على مدى سنتين تقريبا تعاونت خلالها قيرغيزستان مع مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمات الدولية والبلدان الأخرى. وقررت قيرغيزستان عشية المؤتمر الانضمام إلى اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. وقد صدق البرلمان فيما بعد على هذا الانضمام.

٥٩ - وقالت إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين افتتحت مكتبين جديدين في قيرغيزستان، بالإضافة إلى المكاتب القائمة، لتقديم المساعدة في مختلف المناطق. وأن قيرغيزستان تقدر تقديرا كبيرا عمل المفوضية في تقديم المساعدة إلى ٠٠٠ ١٥ من اللاجئين الموجودين فيها الذين أتوا أساسا من طاجيكستان، وأنها ترصد الحالة عملا على منع اندلاع الأعمال القتالية بين المجموعات الإثنية المختلفة. وقالت إن الكثافة السكانية العالية في البلد، حيث يعيش فيها ٨٣ طائفة عرقية جنبا إلى جنب، وحيث توجد نسبة عالية من البطالة والمشاكل الاجتماعية ونقص الأطعمة والمياه، علاوة على القرب من طاجيكستان، والاتجار في المخدرات والأسلحة، وغير ذلك من المشاكل، كل ذلك عوامل تهدد السلم والاستقرار في المنطقة، وتتطلب اهتماما من جانب الحكومات والمنظمات الدولية المعنية. وطالبت بزيادة مستوى تمويل برامج مفوضية شؤون اللاجئين في قيرغيزستان، التي وصلت إلى ٠٠٠ ٥٠٠ دولار في عام ١٩٩٦.

٦٠ - وفي إطار تقديم المساعدة إلى اللاجئين، قالت إن قيرغيزستان سترحب أيضا بتنفيذ المشروعات الصغيرة المدرة للدخل، وأنها تقوم بتنفيذ مشروعات مشتركة في البلد مع مفوضية شؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات سعيا وراء تخفيف حدة الهجرة ومنعها، وأن هناك مراكز للهجرة تجري إقامتها مع المفوضية، والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الأخرى، لتدريب الموظفين وتقديم الخدمات

الاستشارية ووضع برامج الهجرة وتخطيط المساعدة الإنسانية وتوزيعها، والقيام بمهام الإشراف والإنذار المبكر.

٦١ - ولما كان تنفيذ برنامج عمل جنيف الذي اعتمد في المؤتمر المشار إليه هو من مسؤولية حكومة كل بلد، فقد وضعت قيرغيزستان برنامج عمل وطنيا لها، يعتبر الأداة الأساسية لتنفيذ سياسة الحكومة فيما يتعلق بمختلف فئات المهاجرين. وقالت إن نجاح أعمال المفوضية يعود إلى حد كبير إلى التعاون الذي تبديه سائر المنظمات الدولية وحكومات البلدان، وهو أمر يوضح ما يمكن تحقيقه من خلال العمل المنسق.

٦٢ - السيد تشيرنج (بوتان): قال إن وفده يثني على جهود المفوض السامي لشؤون اللاجئين التي تسعى إلى الوصول إلى حل دائم لمحنة اللاجئين والمشردين نتيجة للصراعات والاضطرابات الأهلية، والذين وصل عددهم إلى ٢٤ مليون نسمة. وأضاف أن إنقاص هذا العدد بمقدار ٣,٥ مليون نسمة خلال العام الماضي يمكن أن يعزى إلى الطريقة الفعالة التي يؤدي بها المفوض السامي مهام ولايته.

٦٣ - وقال إن المفوض السامي يواجه في هذه اللحظة تحديا رئيسيا يتمثل في توفير العيش لمئات الآلاف من اللاجئين بسبب النزاع في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وإن وفده يرحب بجهود مفوضية شؤون اللاجئين من أجل زيادة قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ، وذلك من خلال الإصلاح التنظيمي. وقال إن مبادرة إجراء إعادة نظر شاملة في العمليات القطرية هي أيضا خطوة في الاتجاه الصحيح.

٦٤ - وأعرب عن ترحيبه بجهود المفوضية في تقوية عملياتها عن طريق التعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل مواجهة مشاكل النساء والأطفال على وجه التحديد في حالات الصراع وفقا لتوصيات منهاج عمل بيجين.

٦٥ - ومضى قائلا إن مشكلة اللاجئين تزداد سوءا في كثير من أرجاء العالم، لا بسبب زيادة حالة الصراع والاضطرابات الأهلية فحسب، وإنما أيضا، وبشكل متزايد، بسبب زيادة النمو في عدد السكان والضغوط التي يمثلها ذلك على الموارد والبيئة، وبسبب الفقر والهجرة غير القانونية، وهي قضايا يجب أن تولى الاهتمام اللازم من أجل تفادي أزمات اللاجئين في المستقبل.

٦٦ - أما فيما يتعلق بالإشارة التي وردت بشأن ساكني الخيام في نيبال الذين يدعون أنهم لاجئون من بوتان، فقال إن حالتهم تختلف كثيرا عن مشاكل باقي اللاجئين لأن جميع هؤلاء الناس القاطنين في المخيمات هم من أصل نيبالي وأنه يجري التفاوض بين نيبال وبوتان بشأن أصلهم ومركزهم.

٦٧ - وقال إن وضع بوتان، وهو بلد صغير، والنسبة بين مساحة الأرض إلى عدد السكان الذين يبلغون ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة مرتفعة نسبيا، ويملك من الفرص الاقتصادية ما هو أفضل نسبيا من جيرانه في المنطقة، قد أغرى بموجات من الهجرة غير القانونية. وبوتان بها عدد كبير من السكان من أصل نيبالي، يتمتعون بكل حقوق المواطنة في إقليم بوتان، ولكن البلد لا يستطيع أن يستمر في استيعاب موجات لا تنتهي من المهاجرين بصفة غير قانونية.

٦٨ - والحكومة البوتانية تقدر كل التقدير البعد الإنساني لمشكلة قاطني الخيام، ولذلك فهي ترحب ببيان نيبال، البلد الذي يشترك معها في تاريخ طويل من الصداقة، بأنها ستواصل المحادثات الثنائية بنفس روح المودة والصداقة التي سادت بين البلدين من أجل إيجاد حل سريع، وعادل ودائم لهذه المشكلة.

٦٩ - السيد سنوسي (المغرب): قال إن بلده يشارك في القلق الدولي المتزايد بشأن التوترات والحروب الأهلية وظهور عدد من النزاعات من جديد في مختلف أنحاء العالم مما أدى إلى موجات كبيرة من اللاجئين والمشردين، وهو يعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يواصل سعيه لتلبية الحاجات الملحة ويعالج الحالات العاجلة التي يجد اللاجئون أنفسهم فيها.

٧٠ - وأضاف أن الوضع المأساوي في أفريقيا، التي بها ثلث عدد اللاجئين في العالم، هو وضع مثير للقلق بشكل خاص ويستدعي عملا واسعا ومتواصلا من المجتمع الدولي نظرا لما يمثله من تهديد لاقتصاد البلدان المضيفة واستقرارها. وقال إن أفضل طريقة للتصدي للمشكلة هي اتخاذ تدابير وقائية، لأن أسباب المشكلة تتجاوز التوترات السياسية إلى جميع عوامل عدم الاستقرار، وخاصة الكوارث الطبيعية والصعوبات الاقتصادية المستعصية، التي ينتج عنها حركات هجرة متزايدة.

٧١ - ومضى قائلا إن المساعدات الإنسانية تساعد في تخفيف الصعوبات التي يواجهها اللاجئون، ولكنها لا تغني عن الحلول الدائمة التي تنظر إليها مفوضية شؤون اللاجئين باعتبارها أنسب ما يمكن عمله. وأعرب عن تأييد حكومته المستمر للنهج المنسق والمتكامل للعودة الطوعية وعن أمله في أن تطبق تلك الحلول التي تحققت في الجهود الرائعة التي قامت بها المفوضية في مناطق معينة في أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى وأوروبا الشرقية في أماكن أخرى من العالم، مما يمكن اللاجئين من العودة بحرية إلى بلدانهم في ظروف من الأمن والكرامة.

٧٢ - وقال إن وفده درس بعناية تقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين (A/51/12) وتقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/51/367) ويود الإعراب عن عدم اتفاقه مع الفقرات الواردة في التقريرين، التي تذكر أن عدد الصحراويين في مخيمات تندوف بلغ ١٦٥ ٠٠٠ شخص. وأضاف أنه أثار هذا الاعتراض بشكل دائم، ولكن حكومته لم تتلق حتى الآن استجابة من مفوضية شؤون اللاجئين، حيث أن الرد المكتوب الذي أرسل إلى الممثل الدائم للمغرب في جنيف بتاريخ ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٩٦ لم يكن مشجعا. فقد ذكرت المفوضية في تلك الرسالة أن الرقم ١٦٥ ٠٠٠

شخص هو الرقم الذي قدمته السلطات الجزائرية في عام ١٩٨٢، دون أن تذكر أن المغرب قد شكك دائما في صحة هذا الرقم.

٧٣ - وأضاف أن الأسباب التي تدعي مفوضية شؤون اللاجئين أنها منعتها من إجراء تعداد للصحراويين في تندوف، والأسباب الذي يفترض أنها حالت دون عودتهم الطوعية، ليس لها ما يبررها. ففيما يتعلق بالنقطة الأولى ذكرت المفوضية أنها لا ترغب في عرقلة الولاية المكلفة بها بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية. ومع ذلك فهذه البعثة أنشئت في نيسان/ أبريل ١٩٩١، وليس من المفهوم سبب عدم إجراء التعداد في فترة سابقة على هذا التاريخ، فلو تم ذلك لما كان هناك انتهاك لأي أحكام في خطة التسوية التي لا تمنع مفوضية شؤون اللاجئين من تطبيق مبادئ القانون الإنساني الدولي المعترف بها عالميا، ومنها العودة الطوعية لمن يريدون ذلك بكامل رضاهم.

٧٤ - وفي برنامج الإعادة الى أرض الوطن الذي تنظمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قدرت المفوضية عدد الأشخاص الذين سوف يعودون بنحو ٠٠٠ ١٠٥ شخص، وتقوم حساباتها على رقم افتراضي لطالبي الهوية وهو ٠٠٠ ٣٠، مضروبا في متوسط عدد أفراد الأسرة (٣,٥ فردا). وهذا الافتراض هو تقدير متحيز لنتائج التعداد لأنه يفترض أن كل شخص تقدم بطلب تحديد الهوية يمكنه أن يشترك في الاستفتاء، وهذا يعد تدخلا في ولاية الهيئة المكلفة بتحقيق الهوية، وهي الهيئة الوحيدة التي لها صلاحية تحديد من هو الصحراوي.

٧٥ - وفيما يتعلق بحرية وصول المفوضية إلى الصحراويين في تندوف، تذكر المفوضية في ردها أن موظفيها يتمتعون بإمكانية الوصول بحرية، وأن ممثلي المفوضية والهيئات الأخرى المختصة قد نظموا منذ منتصف ١٩٩٥ وحتى الآن نحو ١٥ بعثة. وقد بلغ عدد الصحراويين الذين عبروا الحدود عائدين إلى المغرب ٠٠٠ ٤ شخص بالرغم من خطر الألغام. وأضاف أن وفده يرحب بهذه الجهود ويأمل في استمرارها وفي إطلاع الدول الأعضاء تباعا على ما يجد من تطورات. وقال في هذا الصدد إن الملك الحسن الثاني قد أعطى ضمانات رسمية للاجئين في نداء وجهه إليهم حول هذا الموضوع بأن "الوطن الأم رحيم ودود" وبأن في وسعهم أن يعودوا إلى وطنهم بكرامة وسلام.

٧٦ - السيد كرا (كوت ديفوار): قال إن المفوض السامي لشؤون اللاجئين ذكر في بيانه بتاريخ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦ بشأن المسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين، أن المفوضية مسؤولة عن عدد يبلغ ٢٦ مليونا من البشر، أكثر من نصفهم لاجئون. ويذكر تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/51/367) أن ٤٠٠ ١٤٥ ٩ من هؤلاء من الأفريقيين. وأضاف أن قارة أفريقيا بأجمعها تواجه مشكلة لاجئين.

٧٧ - ومضى قائلا إن الحالة في غرب أفريقيا تثير قلقا خاصا بالنسبة لبلده. فقد كان من الآثار الخطيرة للنزاع الذي ابتليت به ليبيريا على مدى ٦ سنوات هجرة مئات الآلاف من الليبيريين إلى البلدان

المجاورة، وخاصة كوت ديفوار، التي تلقت ما يقرب من ٣٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين، عدا الذين يعيشون في المدن الكبيرة وخاصة أبيدجان، الذين لا يتلقون مساعدة من المفوضية. وفي كوت ديفوار اندمج اللاجئون بالسكان المحليين ولا يعيشون في مخيمات، وإنما يعملون بحرية في العمل الزراعي والأنشطة الأخرى المدرة للدخل.

٧٨ - وقال إن هذه الحالة جعلت كلا من مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي يتوقع توقفا تدريجيا في توزيع الأطعمة على هؤلاء اللاجئين. ومع ذلك فإن وجود لاجئين ليبيريين في كوت ديفوار قد أدى إلى معضلة تتمثل في أن عدد الليبيريين في كثير من القرى أصبح أعلى من عدد السكان الأصليين. ومما يزيد الحالة اضطرابا تغلغل الطوائف المتحاربة في ليبيريا مرارا إلى أراضي كوت ديفوار، مما يؤدي إلى خسائر مادية وإصابات بين السكان ويزيد من صعوبة التعايش بين السكان المحليين واللاجئين.

٧٩ - وقال إن حكومته منزعجة من التكلفة، خاصة المالية، لحماية اللاجئين ومساعدتهم إلى أجل غير مسمى، ولذلك فإن وفده مسرور لأن وفودا أخرى قد أكدت على هذا الموضوع. وأعرب عن امتنان بلده لما يلقاه من دعم من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والبلدان التي ساندت جهوده، وأعرب عن أمله في أن تستمر تلك المساعدات.

٨٠ - ولاحظ بارتياح قرار الأمين العام تعيين مبعوث خاص لمنطقة البحيرات الكبرى، لأن المصادمات التي اشتعلت قبل عدة أسابيع في شرق زائير، حيث تقع مخيمات اللاجئين، أثارت المخاوف من حدوث كارثة إنسانية. وقال إن وفده يحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة ومحددة لضمان عدم تكرار الحالة التي حدثت في مناطق أخرى من أفريقيا.

٨١ - السيد عامر (اليمن): أثنى على تقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين لما اتسم به من وضوح في شرح سياسات المفوضية وعملها. ومع ذلك فإن وفده يستغرب الرقم الذي ورد في التقرير عن عدد اللاجئين في اليمن، ويصر على تصحيحه، لأنه يمثل معاملة غير عادلة لليمن. ففي عام ١٩٩٤، استقبل بلده، بالرغم من موارده المحدودة بسبب الإرهاق الاقتصادي الذي نتج عن الحرب الانفصالية والعبء الذي تمثله عودة آلاف اليمنيين إلى بلادهم نتيجة لحرب الخليج، أكثر من ٦٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي ومئات من اللاجئين من جنسيات أخرى. وقد أقيمت مخيمات في مدن يمنية كثيرة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان آخرها مخيم شروقره الذي استقبل نحو ٩ ٠٠٠ لاجئ صومالي، وسيحل محل مخيم الكود، الذي حطمته القنابل العشوائية التي ألقاها الانفصاليون في منتصف ١٩٩٤.

٨٢ - وقال إن استمرار المساعدة يتوقف على تضامن المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية ومجتمع المانحين، بالنظر إلى أن عدد اللاجئين هو أكبر بكثير مما ورد في تقرير المفوضية. لذلك فإن وفده يناشد المنظمات الحكومية وغير الحكومية وكل من يعنيهم أمر اليمن زيادة مساعدتهم إلى

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوفاء بمسؤولياتهم الإنسانية، لأن عبء اللاجئين يؤثر بشكل خاص على البلدان الفقيرة والأقل نموا.

٨٣ - وأعرب عن قلقه إزاء التدفق المستمر للهاربين والمتسللين الذين يصلون بشكل غير قانوني إلى اليمن عبر البحر الأحمر. وقال إن اليمن يحتفظ بحقه في اتخاذ تدابير بشأن هذه المشكلة، وحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة لاحتواء عملية التسلل إلى أراضي اليمن. وقال إن الحل النهائي لمشكلة اللاجئين هو عودتهم وإعادة توطينهم وإدماجهم في بلدانهم الأصلية، وأن هذا لن يتحقق إلا من خلال جهد يبذله جميع الأطراف والبحث عن حلول سياسية مرضية. وقال إن وفده يؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمر إقليمي بشأن حالة اللاجئين في القرن الإفريقي. وأنه يؤيد أيضا اقتراح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عقد مؤتمر إقليمي لبلدان وسط وجنوب غرب آسيا.

٨٤ - وأعرب أخيرا عن تقديره لجهود المفوض السامي لشؤون اللاجئين في تنفيذ مشروع دلفي الذي يهدف إلى إزالة البيروقراطية والسماح لموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمزيد من الاشتراك المباشر في أنشطة المساعدة. وقال إن اليمن مستعد لتقديم كل مساعدة ممكنة إلى المفوضية.

٨٥ - السيد خان (باكستان): قال إن وفده متفق مع تقييم المفوض السامي لشؤون اللاجئين بأن البيئة الدولية لا تزال متقلبة. وأعرب عن ارتياحه لدور مفوضية شؤون اللاجئين في البوسنة والهرسك بعد توقيع اتفاق دايتون في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥. وقال إن مبادرة النساء البوسنيات يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تأهيل نساء وأطفال البوسنة، ولذلك فإن وفده يشجع المفوضية على اتخاذ مبادرة مماثلة في رواندا.

٨٦ - وفيما يتعلق بمشكلة اللاجئين الأفغان، التي تثير قلقا كبيرا في باكستان، قال إن وفده يؤيد وجهة نظر المفوضية بأنه، بغض النظر عن الحالة في افغانستان، فإن العودة الطوعية هي الحل الأفضل والدائم لـ ٢,١ مليون من اللاجئين الأفغان الذين يعيشون في باكستان وإيران. وتقدر حكومته عدد اللاجئين الأفغان في باكستان بنحو ١,٤ مليون لاجئ وليس ٠٠٠ ٨٦٤ لاجئ كما جاء في تقرير المفوضية.

٨٧ - وقال إن المجتمع الدولي لم يعد يقدم موارد مالية إلى باكستان للتخفيف من مشكلة اللاجئين، ولكن باكستان تواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى هؤلاء اللاجئين بمستويات تزيد كثيرا عن طاقتها كبلد نام، وأن كرم الضيافة هذا قد أثر كثيرا على المجتمع الباكستاني بمختلف مستوياته، وأن التحركات الضخمة للاجئين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية واشتراكهم في الأنشطة الاقتصادية خلق مشاكل إدارية واقتصادية واجتماعية ضخمة.

٨٨ - وأضاف أنه حين حدث تدفق جديد للاجئين في عام ١٩٩٤ اضطرت باكستان بسبب صعوباتها المالية إلى إغلاق حدودها في وجه اللاجئين من أفغانستان، بعد أن استقبلت ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ جديد.

وأضاف أن باكستان تشعر أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر هيئات الأمم المتحدة يجب أن تعطي أولوية إلى عودة المشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية وإعادة إدماجهم وتوطينهم. إلا أنه يبدو أنه لا توجد رغبة في تخصيص الموارد والأفراد اللازمين للقيام بعملية إعادة اللاجئين الأفغان، واضطرت باكستان إلى قبول اندماج اللاجئين محليا، ولكن هذا ليس حلا لمشكلة اللاجئين.

٨٩ - وأعرب عن قلق وفده إزاء إنقاص المساعدات، مما يكشف عن استراتيجية مدبرة لغرض الاندماج الداخلي للاجئين كحل للمشكلة. ولذلك فهو يدعو إلى وضع حد لهذه الاستراتيجية والبحث عن حلول تمكن اللاجئين من العودة إلى بلادهم في أمان وكرامة.

٩٠ - وقال إنه إذا لم تتوفر المساعدة للتعمير والتأهيل وعودة اللاجئين إلى أفغانستان، فإن ملايين من الأفغان الأبرياء، وخاصة النساء والأطفال، سيحكم عليهم بالتشرد وخراب حياتهم. ويجب أن تصاحب جهود السلام جهود للإسراع بالمساعدة والتعاون الدوليين والتوسع فيهما باعتبار ذلك أفضل خيار لأفغانستان من الناحية الإنسانية والسياسية.

٩١ - ومضى قائلا إن الموجات المتتابعة من اللاجئين من كشمير الواقعة تحت الحكم الهندي منذ عام ١٩٤٧ قد تم استيعابهم في آزاد كشمير وباكستان. وقد فر آلاف من الكشميريين من عمليات الاضطهاد الجماعية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تقوم بها القوات الهندية. وأضاف أن هذا الوضع أصبح يمثل كارثة إنسانية خطيرة. وقد قامت الحكومات المتتابعة في باكستان بتقديم المساعدة إلى أولئك المشردين وزودت الأسر بخيام ومعونة شهرية ومخصصات لتعليم أولادهم وكتب مجانية علاوة على المصاريف الطبية ومصاريف الجنازة.

٩٢ - وقد ظلت باكستان تدعو بإلحاح لوضع حد للاعتداءات الهندية في كشمير ولإيجاد حل يقوم على رغبات أهل كشمير وفقا لقرارات مجلس الأمن حول الموضوع حتى يتمكن السكان المشردون من العودة إلى ديارهم في كرامة وأمان.

٩٣ - وقال إن أزمة اللاجئين تتخطى الحدود الوطنية، وأن على الأمم المتحدة أن تقوم بدور أكثر تأثيرا في منع وحل النزاعات التي تؤدي الى حركات اللاجئين، واستخدام أدواتها المتاحة في مجال الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام لتفادي الكوارث الإنسانية. وأعرب عن الأمل في أن تزيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من إمكانياتها للقيام بدورها.

٩٤ - السيد باشايف (أذربيجان): أعرب عن القلق إزاء استمرار الصراعات الداخلية والصراعات بين الدول وأعمال العدوان والإرهاب والكوارث البيئية التي تسفر عن تدفقات جديدة من اللاجئين والمشردين وغير ذلك من أنواع التشرد القسري للسكان، والتي تسبب معاناة كبيرة. وقال إنه يجب تخصيص موارد مالية كبيرة لإزالة آثار هذه العوارض.

٩٥ - وأشار إلى العدوان المسلح الذي تقوم به أرمينيا ضد أذربيجان، واحتلالها حتى الآن لخمس مساحة البلد، وقال إن بالبلد حاليا نحو مليون من اللاجئين والمشردين، وهو رقم مرتفع جدا إذا ما قورن بعدد السكان وهو ٧,٥ مليون نسمة. وقال إن العدوان تسبب في خسائر بشرية ومادية ضخمة، وفي هبوط الإنتاج وفي زيادة التضخم والبطالة وتحطيم البنية الأساسية للبلد. كل هذا، بالإضافة إلى الصعوبات الناجمة عن اقتصاد مرحلة الانتقال، ألغى قدرة البلد عمليا على تقديم المساعدة للأشخاص المتأثرين.

٩٦ - وأعرب عن امتنان وفده للمساعدات المقدمة من مختلف مؤسسات الأمم المتحدة والهيئات المشتركة في برنامج المساعدة الإنسانية الطارئة إلى أذربيجان، الذي وضع على أثر بعثة التقييم المشتركة لاحتياجات أذربيجان، والتي نظمتها إدارة الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شباط/ فبراير ١٩٩٦. وبالإضافة إلى الإعراب عن تقديره، قال إن وفده يرجو زيادة المساعدة من أجل تقديم الخدمات علاوة على أنواع المساعدة الإنسانية الأخرى، لأنه بدون تلك الخدمات سيظل الوضع دائما حالة طوارئ. وناشد البلدان المانحة عدم تخفيض مساعداتها المالية إلى أذربيجان وبذل كل جهد ممكن لضمان تنفيذ المشروعات والبرامج المقررة في مواعيدها.

٩٧ - وأشار الى عقد المؤتمر الإقليمي لمعالجة المشاكل المتعلقة باللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشرد القسري والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة في أيار/ مايو ١٩٩٦ برعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقال إن المؤتمر نظر في المسائل المتعلقة بالمشردين على أثر تحلل الاتحاد السوفياتي السابق وفي وضع استراتيجية شاملة لحل مشاكل اللاجئين والمشردين ومنع تدفقات اللاجئين المحتملة في المستقبل. وانتهى المؤتمر باعتماد برنامج عمل.

٩٨ - ومضى قائلا إن مؤتمرا دوليا عقد في باكو مؤخرا لمدة يومين بشأن مشاكل اللاجئين والمشردين، تحت رعاية منظمات خيرية من المملكة العربية السعودية والكويت حضره أكثر من ٧٠ ممثلا للبلدين بالإضافة إلى تركيا وبعض البلدان الأخرى. ورحبت أذربيجان، باعتبارها بلدا يؤوي مليون لاجئ ومشرد، بنظر المؤتمر في المشكلة من جميع جوانبها، بما في ذلك عقد مؤتمرات واعتماد تدابير ومبادرات ثنائية أو متعددة الأطراف تهدف إلى حل المشكلة وتهيئة الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتيح عودة اللاجئين والمشردين إلى مواطنهم الأصلية.

٩٩ - وقال إن تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/51/12) يشير إلى أن عمل المفوضية في الربع الأول من عام ١٩٩٦، في ظروف لم يحدث فيها هجرات جماعية جديدة كما حدث في السنوات السابقة، اتسم بتوحيد البرامج والآليات التي وضعت استجابة لحالات طوارئ سابقة وبوضع استراتيجيات وقائية. وأضاف أن وفده يرحب بهذا الاتجاه الإيجابي، وبأنشطة المفوضية للتنسيق مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، التي

وقعت معها مذكرة تفاهم مؤخرا، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وغيرها. وعلاوة على ذلك فإن من شأن المشاورات التي تجري مع المؤسسات الأخرى، عن طريق إدارة الشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، أن تيسر للمفوضية زيادة الفعالية في أعمالها.

١٠٠ - ومضى قائلا إنه بالنظر إلى الأعداد الضخمة من اللاجئين والمشردين، ينبغي اتخاذ تدابير قوية، بما في ذلك تدابير ملموسة على الأصعدة السياسية والاقتصادية وغيرها، ضد الدول التي تحتل أراضي دول أخرى. فمن شأن ذلك أن يزيل أسباب كثير من تدفقات الهجرة والأشخاص المشردين. وبغير ذلك ستطول عملية حل المشكلة والعودة الطوعية لهؤلاء الناس بعد النزاع لسنوات عديدة وقد تستنزف في النهاية الموارد التي يخصصها المانحون لحالات الطوارئ.

١٠١ - وقال إن أذربيجان تولي أهمية كبيرة لتحسين عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتعزيز كفاءتها في تنفيذ المشروعات والبرامج. وأنها تؤيد أعمال الإصلاح وإعادة التشكيل في إطار مشروع دلفي، التي يجري تنفيذها من أجل تخفيض الفاقد إلى الحد الأدنى، وخاصة وضع آلية "إدارة النقدية". وترى أن العمل الذي يقوم به المفوض السامي في هذا المجال يستحق الاهتمام والدعم.

١٠٢ - الأمير زيد رعد زيد الحسين (الأردن): قال إن من دواعي السخرية أن المجتمع الدولي لا يستطيع، في وقت تقطع فيه التكنولوجيا والتقدم الاجتماعي خطوات جبارة، أن يحل أوضاع ملايين من البشر. ومن المؤسف أن الوعود التي قطعت في نهاية الحرب الباردة بشأن نظام عالمي جديد لم يتم الوفاء بها. لذلك فإن وفده يأمل في إيلاء أهمية أكبر للبند المتعلق بنظام إنساني دولي جديد، وفي زيادة عدد الدول الأعضاء التي تتبنى مشروعات في هذا الصدد.

١٠٣ - وأعرب عن امتنان الأردن للمساعدة والدعم اللذين يتلقاهما من إدارة الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة، ورحب بالعمل الذي يقوم به المكتب المستقل المعني بالقضايا الإنسانية، وخاصة الأنشطة التي سوف يقوم بها على أساس الآليات والأعراف والمبادئ الحالية لكي يستجيب بشكل أفضل للتحديات الجديدة. وبدون الانتقاص من مكانة الاتفاقيات القائمة والبنية التحتية الإنسانية، فإن من شأن نظام إنساني عالمي جديد أن يتيح التصدي للأبعاد الجديدة للمشاكل القديمة والنظر في المجالات الرمادية في قضايا حقوق الإنسان التي تهدد الحياة والكرامة الإنسانية.

١٠٤ - وقال إن وفده سيقدم مشروع قرار بشأن النظام الإنساني الدولي الجديد لن تترتب عليه آثار في الميزانية. وهو عبارة عن تذكير بأحكام القرارات السابقة وإبراز للمسؤولية الضخمة التي يتحملها المجتمع الدولي في توفير المساعدات الطارئة لفترات طويلة حين لا يتم الوصول إلى حلول دائمة، والتأكيد على الحاجة إلى الانطلاق من المبادئ والأعراف المتعلقة بالطوارئ وضمان احترامها.

١٠٥ - وأضاف أن وفده يلاحظ في هذا الصدد أهمية اتخاذ تدابير وقائية بالإضافة إلى الإجراءات العلاجية أثناء الطوارئ الإنسانية، والقيام بعمل على المستويين الوطني والإقليمي قبل أن تتصاعد المشاكل الإنسانية إلى المستوى الدولي. وأشار أيضا إلى ضرورة تقوية القدرات الوطنية والإقليمية في تطوير آليات للاعتماد على النفس في أوقات الطوارئ ووضع تدابير فعالة لزيادة التعاون الدولي على أساس مبدأ تقاسم الأعباء.

١٠٦ - السيد بولاوسكاس (ليتوانيا): أثنى على الأعمال التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأشار إلى تقرير المفوض السامي (A/51/12) فأعرب عن رغبته في الإدلاء ببعض الملاحظات بشأن حالة اللاجئين في أوروبا الوسطى.

١٠٧ - وقال إن البرلمان في ليتوانيا قد أقر قانونا في حزيران/ يونيه ١٩٩٥ بشأن حالة اللاجئين في جمهورية ليتوانيا. ووفقا لأحكام اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بحالة اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، ينشئ هذا القانون تدابير لضمان مركز اللاجئين في حالات طلب اللجوء، ويوفر ضمانات قانونية واجتماعية لحماية اللاجئين، ويحدد صلاحيات المؤسسات المسؤولة عن أمور اللاجئين. وعملا على ضمان التنفيذ السلس للقانون سنت الحكومة لوائح تكمل قوانين الهجرة الى البلد ومنها، السارية منذ عام ١٩٩٢.

١٠٨ - وفي نفس الوقت اتخذت الحكومة تدابير لضمان إيواء اللاجئين بشكل مناسب. وهي على وشك الانتهاء من نظام موحد للمعلومات بشأن عمليات الهجرة. وعلاوة على ذلك يجري تنظيم برامج تدريبية لموظفي سلطات الهجرة، كما نظمت حملات لزيادة الوعي العام بمسائل اللاجئين.

١٠٩ - وقال إن هذا التقدم قد تحقق بفضل المساعدة اللوجستية والمالية التي قدمتها بلدان الشمال الأوروبي والتي بلغت ١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. كما أسهم كل من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فيلنيوس والمكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تلك الأنشطة وساعدا في تنسيقها. وبحلول نهاية العام الحالي ستقوم ليتوانيا، وهي طرف في عدد كبير من الصكوك القانونية الدولية، بالتصديق على اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين. وفي نفس الوقت فإن ليتوانيا تلتزم بمبدأ عدم إعادة الأشخاص إلى مناطق قد يتعرضون فيها للاضطهاد.

١١٠ - ومضى قائلا إنه بسبب الاتجار غير المشروع في المهاجرين إلى أوروبا الغربية وبلاد الشمال عن طريق ليتوانيا، فقد اتخذت حكومة ليتوانيا تدابير لحماية حدودها. ومع ذلك فإن ليتوانيا تسمح بإعادة الدخول كوسيلة لمنع الهجرة غير القانونية. ولذلك فقد أبرمت اتفاقات إعادة الدخول مع عدد من البلدان وتجرى مفاوضات بهذا الصدد مع بلدان أخرى. وتدعو ليتوانيا جيرانها في جمهورية بيلاروس والاتحاد الروسي إلى البدء في مفاوضات لإبرام اتفاقات مع ليتوانيا بشأن إعادة الدخول.

١١١ - وقال إن هذه الاتفاقات تمثل خطوة إلى الأمام في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته بتوافق الآراء الدول التي اشتركت في المؤتمر الإقليمي لمعالجة المشاكل المتعلقة باللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشرد القسري والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة. وأضاف أن ليتوانيا تؤيد أحكام برنامج العمل بشأن تدعيم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل تبادل المعلومات بشأن عملية الهجرة وعودة الأشخاص المرحلين، والجهود المبذولة لمنع الهجرة غير القانونية والاتجار في المهاجرين. ويمكن لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية الإسهام في تلك الأنشطة.

١١٢ - السيدة شودري (الهند): قالت إن مشكلة اللاجئين والمشردين هي ظاهرة إنسانية ذات أبعاد وخطورة على مستوى عالمي، كما أن أسبابها معقدة ومتنوعة. ولكن بؤر الصراع مسؤولة عن أسوأ مشاكل اللاجئين، كما أنها تزيد عادة من الحرمان الاقتصادي والفاقة اللذين يصيبان المنطقة التي تحدث فيها تلك النزاعات.

١١٣ - وأضافت أن الانخفاض الطفيف في عدد اللاجئين ووجود بعض العلامات المشجعة في حالات معينة هي اتجاهات إيجابية، ومع ذلك، وبالرغم من أن اتفاقات دايتون قد زادت من احتمالات عودة اللاجئين على نطاق واسع، فإن الحالة في يوغوسلافيا السابقة لا تزال محفوفة بالمخاطر. وأضافت قائلة إنه حدثت موجات من العودة الطوعية في موزامبيق وجنوب شرق آسيا وميانمار وأثيوبيا وأريتريا. ومن الحالات الأخرى التي تبعث على الارتياح نجاح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في خطة العمل الشاملة للاجئي الهند الصينية، والنهج الشامل إزاء مشاكل العائدين والمشردين والمهاجرين في بلدان رابطة الدول المستقلة، والآمال المعقودة على حل مشاكل اللاجئين من غواتيمالا في المكسيك، وبعض الاتفاقات الثلاثية الأخرى التي يشترك فيها بلدان المنشأ وبلدان اللجوء.

١١٤ - وأضافت أنه بالرغم من ذلك أخرجت أعداد كبيرة من الناس مؤخرا من ديارهم في منطقة البحيرات الكبرى وفي القوقاز وفي غرب أفريقيا وفي العراق وأجزاء أخرى من آسيا وأفريقيا. وقد أدت نواحي القلق بشأن العبء الذي يمثله حماية اللاجئين إلى أن قامت بعض الدول برفض الدخول لطالبي اللجوء أو بإجبار آلاف اللاجئين على العودة إلى بلادهم الأصلية. وتسيء هذه الممارسات وغيرها من مخالفات حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء إلى نظام الحماية الدولية للاجئين.

١١٥ - وقالت إن حالة اللاجئين في العالم تكشف عن اتجاهات مزعجة. فمعظم العبء الناتج عن اللاجئين تحمله الدول النامية، والتكاليف لا تقتصر على الناحية الاقتصادية وإنما تشمل أيضا تدهور البيئة والتوترات الاجتماعية وتهديد القانون والنظام. ثم إن رغبة البلدان المتقدمة النمو وقدرتها السيكولوجية على توفير اللجوء والدعم تتناقصان، مما انعكس في تناقص المساعدات وزيادة الممارسات التقييدية التي تنتقص من حق اللجوء خاصة إذا كان الأشخاص المعنيون من خلفيات عرقية أو ثقافية مختلفة. وبناء

عليه فإن المهمة الملحة الآن أمام المجتمع الدولي هي إعادة تأكيد نظام الحماية الدولي وتقويته وتوسيعه.

١١٦ - وقالت إن الهند تؤيد تأييدا قويا ضرورة بذل الجهود على المستوى العالمي لمواجهة المشاكل المتعلقة باللاجئين برمتها، بما في ذلك أمنهم وحمايتهم، والتضامن العالمي في هذه المسألة وتقاسم الأعباء، ودعم طاقات الدول المضيفة التي تستقبل اللاجئين وتحميهم، والبحث عن حلول دائمة لمشاكل اللاجئين في بلدان الأصل عملا على منع هجرات جديدة، ووضع حلول طويلة الأجل، وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين بطريقة تضمن سلامتهم وإعادة اندماجهم في مجتمعاتهم بشكل فعال.

١١٧ - ومع أن العودة الطوعية هي الحل الأمثل والأبقى في بعض الحالات، فإنه لا يجب استبعاد الاندماج المحلي وإعادة التوطين. ومع أن الروابط العرقية والثقافية تسهل الاندماج المحلي وإعادة التوطين الإقليمي، فإنه لا بد أن تؤخذ في الاعتبار القدرة الاقتصادية للبلدان المتلقية وضرورة وجود دعم دولي. وفي هذا الإطار لاحظت أن البلدان المتقدمة النمو لم تقبل إلا نحو ٠٠٠ ٣٠ لاجئ في عام ١٩٩٥ بالمقارنة بالملايين الذين آوتهم البلدان النامية. ولا يجب النظر إلى عملية إعادة التوطين باعتبارها مسألة تتصل باحترام دول اللجوء الأول للأعراف الدولية الخاصة بالحماية فحسب، وإنما ينبغي أن ينظر إليها أيضا من زاوية تقاسم الأعباء على المستوى الدولي.

١١٨ - وإذا كان تقديم الإعانة الطارئة سيتم على حساب مساعدة التنمية الطويلة الأجل، فإننا سندخل في دائرة مغلقة، مما يخلق ظروفا تساعد على قيام التنازع على الموارد المحدودة. وإذا تم التوصل إلى حلول دائمة، فإن العمل الإنساني يمكن أن يصبح سندا للتنمية الطويلة الأجل. ومن المحزن في هذا الصدد أن النداءات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمواجهة الأضرار البيئية الضخمة وغيرها من الأضرار في شرقي زائير وأجزاء من تنزانيا لم تلق الاهتمام الواجب.

١١٩ - وقالت إنه صحيح أن الحلول الشاملة تتطلب جهودا سياسية وأمنية وإنسانية وإنمائية، ولكن مفوضية شؤون اللاجئين يجب ألا تدخل في جدل سياسي، لأن ذلك قد ينال من مركزها كوكالة حيادية، وهو أساس مصداقيتها. ويجب الحفاظ على مصداقية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأي ثمن لمصلحة اللاجئين.

١٢٠ - السيد كورنيليو (قبرص): قال إن وفده يتفق مع ما جاء في كلمات المتكلمين السابقين الذين أكدوا على ضرورة ضمان سلامة الأشخاص المشردين. وفي هذا الصدد فإنه يخامره القلق إزاء حالة اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى، التي تتطلب تدخلا عاجلا. وقال إن حالات الطوارئ الأخرى المعقدة تشمل المشاكل التي يواجهها الأفغان والصوماليون واللاجئون من ليبيريا. أما عن البوسنة فلا بد من تنفيذ أحكام اتفاق دايتون المتعلق بعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم.

١٢١ - وقال إن وفده يلاحظ في نفس الوقت بكثير من الارتياح أن ثلاثة ملايين من اللاجئين قد عادوا إلى بلادهم الأصلية خلال العامين الماضيين، ومعظمهم من أفغانستان وموزامبيق وميانمار. وأعرب عن تأييد حكومته القوي للعودة الطوعية للاجئين إلى بلادهم الأصلية. ومع ذلك ينبغي وجود تفهم أفضل للأسباب الجذرية وراء موجات الهجرات الجماعية من أجل منع اقتلاع الملايين من البشر من بيوتهم باستمرار. ولا شك أن الوقاية هي أدوم الحلول، ومن ثم ينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف جهوده للحيلولة دون حدوث موجات جديدة من اللاجئين.

١٢٢ - وقال إن من حق الشخص اللاجئ أو المشرد، وهو حق غير قابل للتصرف، أن يكون قادرا على بناء حياته من جديد في منطقة أخرى، وكذلك أن يكون قادرا على العودة إلى بلده واستعادة ممتلكاته. وأضاف أن من أسوأ ملامح مشكلة قبرص مشكلة الأشخاص المشردين داخليا. ففي عام ١٩٧٤ أصبح حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ من القبارصة اليونانيين و ٠٠٠ ٤٠ من القبارصة الأتراك لاجئين في بلدهم بسبب الغزو التركي واستمرار احتلال تركيا للجزء الشمالي من قبرص. ومنذ ذلك الحين لم تسمح سلطات الاحتلال لأي لاجئ بالعودة إلى داره. وقد دعت قرارات كثيرة اعتمدتها الهيئات الدولية، ومنها مجلس الأمن وهيئة حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان وأخيرا لجنة القضاء على التمييز العنصري، وغيرها، إلى عودة اللاجئين إلى بلدانهم بأمان.

١٢٣ - السيدة مسوبا (جمهورية تنزانيا المتحدة): قالت إن الوضع في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا لا يزال مصدر قلق للمجتمع الدولي وخاصة لحكومتها. ومع أن الآمال تجددت في بداية عام ١٩٩٦ بحدوث عودة طوعية كبيرة، فإن تردي الأحوال الأمنية في بوروندي واندلاع العنف أخيرا في شرق زائير قد ضيقا احتمالات العودة الطوعية وأديا عوضا عن ذلك إلى موجات جديدة من طالبي اللجوء. وقد أدت هذه الحالة إلى مزيد من المعاناة الإنسانية والخراب. وبلغ عدد اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى ٢ مليون شخص منذ عام ١٩٩٤.

١٢٤ - وعلى أثر أعمال الإبادة في رواندا، زاد عدد اللاجئين في مناطق الحدود في جمهورية تنزانيا المتحدة على عدد السكان المحليين، وأصبح العبء على السكان المحليين وعلى الحكومة عبئا لا يطاق. كما أن الهجرة الجماعية للاجئين على نطاق واسع كان لها أثر سلبي على توفير الخدمات الاجتماعية للسكان المحليين، وأضرت ضررا بليغا بالبيئة وفرضت عبئا كبيرا على البنى الأساسية. ثم إنها ولدت توترات اجتماعية واسعة، وهذه من شأنها على المدى الطويل أن تقوض روح الضيافة التقليدية إزاء اللاجئين.

١٢٥ - وبالنظر إلى عبء مشكلة اللاجئين غير المتوازن على بلدان معينة، فإن الأمر يقتضي جهودا متضافرة من المجتمع الدولي في مواجهة المشكلة عن طريق تقوية الآليات الدولية لتقديم الحماية إلى أولئك الذين يحتجاون اللجوء، والتغلب على الاتجاه المتزايد نحو كراهية الغير ورفض حماية اللاجئين وإجبارهم على العودة.

١٢٦ - وقالت إن العمل الجيد الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر وكالات الأمم المتحدة يستحق دعما ثابتا. وفي المؤتمر الذي رعته منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعقد في بوجومبورا في شباط/ فبراير ١٩٩٦، تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة الإسراع في العودة الطوعية لأن التأخير في العودة يزيد من التوترات في مخيمات اللاجئين ويزيد الأعباء التي تتحملها البلدان المضيفة. من أجل ذلك لا بد من تقوية التضامن الدولي وتقاسم الأعباء عن طريق إعادة التوطين في بلدان ثالثة.

١٢٧ - وعملا بتوصيات خطة عمل بوجومبورا، نظم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اجتماعا للتشاور مع البلدان المانحة وبلدان اللجوء في بداية عام ١٩٩٦ لمناقشة الحالة فيما يتعلق بالمساعدات للمناطق التي تأثرت تأثرا سلبيا بوجود عدد كبير من اللاجئين فيها. وتم تقديم حزمة مساعدات قصيرة الأجل بمبلغ ٧٠,٥ مليون دولار للمساعدة في إصلاح الدمار الذي لحق بالبيئة والمرافق الأساسية. وبما أنه لم تتحقق نتائج إيجابية حتى الآن فإن وفدها يحث المجتمع الدولي على الاستجابة بسخاء إلى هذا النداء.

١٢٨ - وقال إن من المهم في مواجهة الاحتياجات العاجلة للاجئين وبلاد اللجوء، توسيع الجهود لمنع الحالات التي تؤدي إلى تدفق اللاجئين. ولا بد أيضا من احترام حقوق الإنسان ومناصرتها والوصول إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم فإن التضامن الدولي مع اللاجئين يجب ألا يقتصر على الحالات الطارئة.

١٢٩ - واختتمت كلمتها بالإعراب عن تقدير وفدها لمفوضية شؤون اللاجئين لانتهاجها نهجا متكاملا إزاء مسائل الإغاثة والتأهيل والتنمية لمصلحة اللاجئين. وقد أقامت المفوضية أيضا شراكة مع سائر وكالات الأمم المتحدة ومنها على وجه الخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمات غير الحكومية. وأثنت كذلك على المفوضية لتعاملها مع الحاجات الخاصة للنساء والأطفال وتناول الأضرار البيئية التي تنتج عن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين لفترات طويلة في بعض البلدان.

١٣٠ - وأضافت أن وفدها يؤيد النداء الذي أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى المجتمع الدولي لمضاعفة جهوده من أجل التصدي لأزمة اللاجئين. فعلى المدى القصير هناك حاجة ملحة لمزيد من الموارد المالية لتخفيف المعاناة البشرية والأضرار البيئية وللبحث عن حلول للمشاكل السياسية التي تتسبب في تشريد السكان.

١٣١ - السيد حسين - بترسون (مدير مكتب العلاقات في نيويورك التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين): تحدث بالنيابة عن المفوض السامي، فقال إن المفوض السامي اضطر إلى العودة إلى

جنيف أبكر مما كان مخططا أصلا بسبب الأزمة في شرق زائير. وأضاف أن البيانات التي استمع إليها على مدى الأيام القليلة الماضية تعكس قلقا عميقا إزاء الكارثة الجديدة التي تسفر عنها الحالة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وتوضح هذه الأزمة مدى الصعوبات التي تواجه في تقديم المساعدة الإنسانية والبحث عن حلول في أحوال معقدة وتوترات سياسية بالغة، وكذلك الحاجة الأساسية لضمان أن يترافق العمل الإنساني مع الإرادة السياسية لحل الصراع المرير الذي هو السبب المباشر في معظم مشاكل اللاجئين.

١٣٢ - وقال إن من الضروري اتباع أسلوب شامل وكلي في مواجهة هذه الأزمات بدون تجاهل أسبابها. ومن أجل العثور على حلول دائمة للأزمات لا بد لمفوضية شؤون اللاجئين من أن تقيم روابط مع المؤسسات السياسية والإنمائية على الصعيدين الدولي والإقليمي والعمل على تفادي تسييس الأعمال الإنسانية. ومن أجل الإسراع بالتقدم نحو الحل الدائم، يجب أن يرافق العودة الطوعية اندماج محلي للاجئين وإعادة التوطين في البلدان الثالثة المضيفة. ومما يشجع المفوضية كثيرا المثل الذي ضربته المكسيك وغواتيمالا، حيث أن برامج إعادة التوطين فيهما قد وسعت دائرة البلدان المهتمة التي ظلت محدودة حتى الآن.

١٣٣ - وأضاف أن من المشجع أيضا إدراك كثير من الوفود للرابطة بين العودة والتأهيل، من ناحية ودعم السلم واستئناف التنمية من ناحية أخرى. وحفاظا على هذه الصلة لا بد من إعادة تحديد أنشطة التأهيل وحماية العائدين التي تقوم بها المفوضية بالاستفادة من الخبرة والموارد لدى شركائها، كما حدث مؤخرا في موزامبيق. وعلاوة على ذلك يظل تقاسم الأعباء على المستوى الدولي أمرا ضروريا للمساعدة في تخفيف الآثار الاقتصادية والبيئية السيئة الناتجة عن تدفقات اللاجئين في العالم النامي والاستمرار في تقديم الحماية لهم.

١٣٤ - ومما يبعث على الرضا في المفوضية أن عددا من الوفود أكد على أهمية الإسهام الذي يمكن أن تقدمه المفوضية في دعم المؤسسات المحلية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وهو واحد من الأهداف الرئيسية لبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الإقليمي المعني بمشاكل اللاجئين في رابطة الدول المستقلة، الذي عقد في جنيف في أيار/ مايو الماضي تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتثق المفوضية في الدعم الدائم من جميع الحكومات المعنية في ضمان متابعة فعالة لتلك المبادرة، كما سرها أن تسمع أن هناك مشروع قرار يجري إعداده حول هذه المسألة.

١٣٥ - ويشجع المفوضية أيضا أن ترى ذلك التأكيد الذي توليه كثير من الوفود للحاجة إلى الدفاع عن مبدأ الحماية الدولية باعتباره مبدأ أساسيا. ولا بد من بذل جهود مستمرة لتوفير الإطار القانوني الذي يكون الأساس للحماية الدولية. وقال إن ما يشجعه على وجه الخصوص بيان ليتوانيا، الذي أوضح جهود ذلك البلد في وضع تشريع وطني بشأن اللاجئين.

١٣٦ - وقال إن المفوضية ستواصل جهودها لضمان تلاؤم برامجها وأنشطتها الخاصة بالحماية تلاؤما كاملا مع احتياجات النساء والأطفال الذين يمثلون معظم اللاجئين في العالم والذين بدا الاهتمام واضحا بمحنتهم في كلمات كثير من الوفود. وتدرك المفوضية أيضا أهمية الدور الذي تقوم به المرأة في برامج المساعدة، وكذلك في البحث عن حلول ومبادرات تهدف إلى تحقيق المصالحة.

١٣٧ - ومضى قائلا إن من الضروري وجود تنسيق فعال مع الجهات الفاعلة على اتساعها في العمل على حل مشاكل اللاجئين. وسوف تستمر المفوضية في تقوية روابطها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي عملا على جعل صلاتها بشركائها في التنمية قابلة للتنبؤ بشكل أكبر. وتدأب المفوضية حاليا على تنقيح وتعزيز مذكرات التفاهم مع عدد من الشركاء الحكوميين الدوليين الرئيسيين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية. والمفوضية ملتزمة أيضا بالعمل مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتحسين التنسيق وتحقيق متابعة فعالة للقرار ٥٦/١٩٩٥ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك فهي تعتقد أن التنسيق على أرض الواقع هو المحك الحقيقي وأنه يمكن تحقيقه على أفضل وجه، في كثير من الحالات، عن طريق آلية الوكالة الرائدة.

١٣٨ - وتعتمد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سعيها المتواصل لحماية اللاجئين في العالم ومساعدتهم ومحاولة العثور على حلول دائمة لمأساتهم، على دعم الحكومات سواء في بلاد اللجوء أو في البلدان المانحة. واختتم حديثه بتوجيه الشكر إلى الحكومات الممثلة في اللجنة الثالثة على ما قدمته من تشجيع قوي لعمل المفوضية.

١٣٩ - السيد محمود (السودان): تكلم ممارسا حق الرد فقال إن وفده استمع باستغراب شديد إلى بيان ممثل إريتريا، الذي ادعى فيه أن السودان التي رحبت باللاجئين الإريتريين لما يزيد على ثلاثة عقود، تضع العراقيل لمنع العودة الطوعية للاجئين. فهذا الادعاء لا أساس له بتاتا. بل على العكس من ذلك فإن حكومته قامت أكثر من مرة بدعوة السلطات الإريترية لعقد اتفاق ثلاثي من أجل بدء العودة الطوعية للاجئين الإريتريين، خاصة وأن كثيرا منهم لا يريدون العودة إلى بلدهم بسبب المخاوف على سلامتهم، كما ذكروا في مذكرة سلموها إلى ممثل المفوض السامي لشؤون اللاجئين أثناء زيارته الأخيرة إلى السودان في آذار/ مارس ١٩٩٦.

١٤٠ - وأضاف أن حكومة إريتريا لم تستجب إلى النداءات المتكررة من السودان. وقال إن وفده يود أن يكرر مرة أخرى رغبة حكومته في القيام مباشرة بعقد اتفاق ثلاثي من أجل عودة اللاجئين الإريتريين. إلا أن ذلك يتطلب رغبة من جانب النظام في إريتريا ورغبة في تولي ذلك النظام مسؤولياته عن مواطنيه بدون تمييز.

١٤١ - وتتضح التناقضات بين ما تعلنه إريتريا من رغبتها في حل مشكلة اللاجئين الإريتريين في السودان واحترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها في تلك المنطقة من ناحية والسياسة التي تنفذها على

أرض الواقع من ناحية أخرى كما جاء في الكلمة التي وجهها رئيس ذلك البلد لمحطة الإذاعة البريطانية والتي أجاب فيها على سؤال عن مدى الدعم الذي تكون حكومته مستعدة لتقديمه إلى المعارضة السودانية فكان رده "بلا حدود".

١٤٢ - ويتضح مدى عدم الاكتراث في سياسة الحكومة الإريترية بجلاء في واقع أنها تطلب مبالغ ضخمة للسماح بعودة كثير من اللاجئين الذين يعيشون حاليا في الخارج، بما في ذلك دول أوروبا الغربية. ولا يمكن وصف هذا الموقف في نظره إلا بأنه ابتزاز مشين واستغلال للمآسي الإنسانية. وفيما يتعلق بالاتهامات التي وجهها ممثل إريتريا بشأن سوء معاملة اللاجئين الإريتريين في السودان، قال إن مفوضية شؤون اللاجئين حرة تماما في التفتيش على مخيمات اللاجئين في السودان، وهذا أفضل سبيل للرد على تلك الاتهامات الباطلة.

١٤٣ - السيد شودري (نيبال): تكلم ممارسا لحق الرد فقال إنه يود توضيح موقف وفده بشأن الكلمة التي ألقاها ممثل بوتان. وإنه بادر بأخذ الكلمة للتعليق على إشارتين وردتا في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/51/12) فيما يتعلق بحالة اللاجئين من بوتان في نيبال، وخاصة في الفقرتين ١٢٥ و ١٢٨ من التقرير.

١٤٤ - وقال إنه يرحب بالتأكيدات التي قدمها ممثل بوتان بأن بلده على استعداد لأن يجد حلا سلميا وعادلا للمشكلة في وقت مبكر، وذكر مرة أخرى أن سياسة حكومة نيبال هي تقديم كل ما في استطاعتها لحل المشكلة عن طريق الدراسة المشتركة والتفاهم المشترك. وفي هذا الصدد فقد تم حتى الآن عقد سبع جولات من المحادثات بين البلدين وهي تجري حاليا على مستوى وزراء الخارجية. وبلده لا تزال في انتظار رد بوتان على الدعوة لعقد جولة ثامنة.

١٤٥ - وقال إن الموضوعات الفنية التي أثارها ممثل بوتان يجري بحثها في مباحثات ثنائية وأن لهجة الحوار لم تتسم أبدا بالنزعة الوطنية.

١٤٦ - السيد شيرنغ (بوتان): تكلم مماسا لحق الرد فقال إن بيانه ينطلق أيضا من الإشارة التي وردت في تقرير مفوضية شؤون اللاجئين عن لاجئي بوتان في نيبال. ورحب بما ذكره وفد نيبال من استمرار المباحثات الثنائية وقال إن بلده بعثت بدعوتين لعقد المباحثات وأنه بانتظار فرصة أخرى لعرض المسألة بمزيد من التفصيل.

١٤٧ - السيد شودري (نيبال): شكر ممثل بوتان على تفهمه وأعاد تأكيد وجهات النظر التي أعرب عنها في كلمته الأولى.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/١٠